**مقدمة :**

مما لا ريب فيه أن ظاهرة الفساد أضحت من القضايا الراهنة على الساحة الدولية والمحلية باعتبارها تشكل عائقا أساسيا أمام التنمية وسببا رئيسيا من أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول، في ظل التغيرات العالمية المعاصرة وما صاحبها من نزاعات مادية في ضوء ضعف الموارد نتيجة الممارسات السلبية كالعولمة والخصخصة غير المقننة والتكتلات الاقتصادية وضعف الاستثمار الأجنبي بجانب النشاطات الاجرامية المرتبطة بالفساد كالجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتجارة المخدرات، والتي أدت إلى مشكلات اقتصادية متنوعة، فقد كشفت دراسة صندوق النقد الدولي أن أسباب العجز قي موازين مدفوعات الدول النامية ترجع إلى سوء إدارة المؤسسات الحكومية، والفساد الاداري والمالي الذي تعج به[[1]](#footnote-1)

وإن كنا قد لا نتفق على إعطاء تعريف شامل وكامل لمعنى الفساد إلا أننا قد نتفق على أن الفساد في جوهره هو حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية، وبذلك يستحيل على المجتمع الفاسد أن يكون قويا كما يستحيل على الدولة التي ينخرها الفساد أن تكون ذات سيادة فعلية. ولعل ما حدث في بعض الدولة العربية تونس ومصر وسوريا... وفقا لما يعرف بالربيع العربي لهو أكبر دليل على مدى خطورة ظاهرة الفساد على اقتصاديات الدول وأمنها الاجتماعي واستقرارها السياسي وتنميتها المستدامة. كما أنه يمثل افتئات خطير على منظومة حقوق الإنسان ويشكل تهديدا كبيرا للمؤسسات الديمقراطية وسيادة الدول .

وللفساد صور وأشكال متعددة، فهناك الفساد الأخلاقي، وهو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الإنحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لايحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب وينتج عن ذلك إنتشار الرذيلة، والسلوكات المخالفة للآداب[[2]](#footnote-2)، كما أن هناك الفساد السياسي، الذي يعد سدا منيعا بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياتهم الأساسية، حيث يتجه النظام الحاكم إلى عدم الاعتراف لمواطني الدولة بهذه الحقوق والحريات خوفا على وجوده من جهة، وفرض سياسته ومذهبه على عامة الشعب من جهة أخرى

 كما أن هناك الفساد الاقتصادي الدال على فشل النظام الاقتصادي القائم في مواجهة الأزمات الإقتصادية من كساد إقتصادي أو الحد من الارتفاع السريع لأسعار السلع والخدمات الأساسية، أو الإقلال من حالة التضخم في سوق العرض والطلب فترتفع الأسعار تصاعديا دون إنخفاض، وأيضا هناك الفساد الإجتماعي الذي يصيب أفراد المجتمع من النواحي القيمة والخلقية والإجتماعية والذي تولد نتيجة إتباع الدول لسياسات إجتماعية متحررة تبعد كل البعد عن القيم والأخلاق والتقاليد والدين والتي تتنافى مع الضمير الإنساني الذي هو نتاج هذه المكونات الفطرية، كما أن هناك من يضيف الفساد الثقافي الذي يمس بالثوابت العامة لدى المجتمع مما يفكك هويته[[3]](#footnote-3)

أما عن أخطر أنواع الفساد فيمكن حصره في نوعين الفساد المالي والفساد الاداري ، حيث يتمثل الفساد المالي الذي يتمثل في مجمل الإنحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، أما الفساد الإداري الذي يعد محور محاضراتنا هذه، فهو الأخطر على الاطلاق لأنه يصيب الإدارة بالشلل ويجعلها غير قادرة على النهوض بالمهام المطلوبة منها. وعادة ما يرتبط الفساد المالي بالفساد الاداري من حيث تنفيذه، وارتباط هذين النوعين بالوظيفة والموظف العام، ويتحقق ذلك من خلال اخلال الموظف بواجباته الوظيفية واستعمال وظيفته العامة من اجل الحصول على منافع غير مستحقة والتي تكون في أغلب حالتها مقابلا ماليا.وهو على هذا النحو فهو مشكلة تتسم بالخطورة وهذا بالنظر للآثار السلبية الضارة الهدامة المترتبة عليه، فهو وباء ينخر كيان المجتمع، ويقوض قيمه الأخلاقية، ويعيق برامج التنمية، كما يخل بمبادئ العدالة والنزاهة والمساواة داخله[[4]](#footnote-4). فالمتتبع لظاهرة الفساد الإداري والمالي لتبين له أن جل الثورات التي قامت على الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة أسقطتها، وما انهارت أمم إلا كان الفساد الإداري والمالي من أكثر العناصر فاعلية في إسقاطها، فما استوطن الفساد في جسد أنظمة أو أمم أو دولة إلا وكان السقوط المدوي حليفها[[5]](#footnote-5).

لكل ما سبق ولخطورة الفساد الإداري على المجتمعات المحلية وتفشي مثل هذه الظاهرة في الجهاز الإداري للدولة نتناول في هذه المحاضرات سبل واليات مكافحتها على المستويين الدولي والوطني.

1. - ناجي سعد زيد العصيمي " أساليب مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية " جامعة الملك عبد العزيز، كلية الافتصاد والإدارة ، 2016، ص 1 [↑](#footnote-ref-1)
2. - بلال أمين زين الدين،" ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة االإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2009 ،ص 7 [↑](#footnote-ref-2)
3. - مالكية نبيل، "التدابير الوقائية لمواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 23 ، المجلد الأول، 2015، ص 158 [↑](#footnote-ref-3)
4. - حاحة عبد العالي " الاليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر " أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012-2013، ص 1 [↑](#footnote-ref-4)
5. - شريهان ممدوح حسن أحمد " جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة " المجلة القانونية ، المملكة العربية السعودية ص 2 [↑](#footnote-ref-5)